أونتراك *نشرة على الدرب*
العدد 33
أيار/مايو 2006

نشرة مركز أبحاث وتدريب المنظمات غير الحكومية الدولية (إنتراك)

المحتويات

وجهة *نظر*

توافق المعونات المالية: تحديات المجتمع المدني.....1-3

مؤتمر إنتراك حول المجتمع المدني وبناء القدرات:
التغيرات والتحديات وتخطيط المستقبل.....4

مطبوعات إنتراك.....5

إعلان باريس بشأن فعالية المعونات: فكرة عامة 6-8

الاتحاد الأوروبي ونهجه القائم على السياسات الخاص بمساندة الموازنات 8-10

توافق المعونات المالية ومسائل النوع الاجتماعي (الجندر): التحديات 10-12

أخبار *بناء القدرات*.....12-14

دورات إنتراك التدريبية.....14-15

الناس في إنتراك.....15

في هذا العدد:

يسلط براين برات الضوء على التحديات التي يسببها إعلان باريس والتركيز على توافق المعونات بالنسبة للمجتمع المدني؛ وتقدم ليندا لونكفيست مراجعة مختصرة لإعلان باريس بشأن فعالية المعونات؛ وتبين جانيس غيفن التغيرات التي طرأت مؤخراً على برنامج المساعدات الإنمائية الخاص بالاتحاد الأوروبي وتبعاتها بالنسبة لتمويل المجتمع المدني؛ وتستطلع إندراني سيغاماني التبعات المحتملة لتوافق المعونات على العمل الإنمائي الخاص بالنوع الاجتماعي.

وجهة نظر

توافق المعونات المالية: تحديات المجتمع المدني

هل التركيز الحالي على توافق المعونات، كما تجسد في إعلان باريس، إنما محاولة أخرى لتهميش المجتمع المدني في عملية التنمية؟ هل هو دليل إضافي على أن معظم المنظمات الرسمية الثنائية والمتعددة الأطراف لم تعد تعتبر المجتمع المدني فاعلاً رئيساً في التنمية، وتعتبر مساهمته وسيلة في أحسن الأحوال وغير مؤثرة في أسوئها؟

لقد رأينا محاولات عديدة في السنوات الأخيرة لإعادة اعتبار الدولة المحرك الوحيد للتنمية. ويعتبر هذا التوجه كردة فعل مضادة لأجندة "دحرجة الدولة إلى الوراء" التي كانت مفضلة أيام الاندفاع نهاية الحرب الباردة عندما حظي القطاع الخاص وقتها بأعلى منزلة. وما نراه الآن هو تشديد متنام على دور الدولة – كشكل جديد من أشكال التعاون التنموي. وقد مرّت علينا مبادرات عديدة منذ منتصف التسعينيات، بما في ذلك وثيقة استراتيجية تخفيض أعداد الفقراء[1] ودعم البرامج القطاعية وبرامج مساندة الموازنة العامة. أما المبادرة الأخيرة فتتمثل بالتوجه نحو توافق المعونات (أنظر المقال بقلم وليندا لونكفيست في هذا العدد).

ويبدو أن الدفعة نحو توافق المعونات تُستمد من مجالين اثنين. الأول، هو الحاجة لتحسين الإدارة العامة للمعونات، مع إدراك أن المساعدات الخارجية قد تُضعف الإدارة العامة: حيث تترك المساعدات الحكومات المتلقية للدعم مع عدد كبير من أشكال مختلفة وأحياناً متضاربة ومتنافسة من نماذج التقييم والموافقة ورفع التقارير وإجراءات التقييم. ويسعى توافق المعونات إلى تقليل التكاليف الإجرائية لكل من الحكومات المتلقية والمانحة. أما العامل الثاني فهو فكرة أن توافق المعونات، من خلال ربطه بتحسن ظروف حُسن الحوكمة[2]/الشفافية، سوف يؤدي في النهاية إلى تحسين فعالية المعونات الخارجية من خلال التقليل من الهدر.

ومن وجهة نظر الحكومات المتلقية للدعم والجهات المانحة الرئيسة، يبقى لدى توافق المعونات فوائد واضحة. ولكن، ما يثير قلقنا هو وجود القليل، هذا إن وجدت، من الإشارة إلى المجتمع المدني في الصوت الاجماعي للجهات المانحة المتمثل في المواد التي تصدرها حول توافق المعونات. والذكر الوحيد للمجتمع المدني كان من خلال الإشارة إليه على نحو غير مباشر كشبه مقاول يتم التعاقد معه من خلال الحكومات المحلية، مع وجود استثناء واحد في الدول الهشة حيث يمكن أن يكون لدى المجتمع المدني دور أكبر.

والأمر الضمني في النقاش حول توافق المعونات هو أن على كل المساعدات الدولية (بما فيها تلك الخاصة بالمنظمات غير الحكومية) أن تمر من خلال الحكومات المحلية وتصبح جزءاً من برنامج توحيد المساعدات يتم وضعه من قبل الحكومات في إطار عمل واحد ومتماسك.

وتبين انتقادات هذا النموذج أن مفهوم التوافق قد بني على افتراضات عديدة والتي قد تكون بدورها مثيرة للجدل وبالتالي تسلط الضوء على المشاكل التالية:

[1] ملاحظة من المترجم: تعرف وثيقة استراتيجية تخفيض أعداد الفقراء أيضاً بأوراق استراتيجية الحد من الفقر

[2] ملاحظة من المترجم: يستخدم مصطلح "حُسن الحوكمة" أو أحياناً "الحكم الصالح" للإشارة إلى مصطلح "good governance" بالانجليزية

1. ليست خطط التنمية الوطنية دائماً نتيجة عملية ديمقراطية، وقد لا تمثل وجهات نظر جميع الفاعلين في التنمية.
2. في ضوء وجود العديد من الحكومات غير المستقرة حول العالم، فإنّ هناك احتمالاً كبيراً أنّ بعضها ممن تتلقى الدعم المالي، وفي سياق نموذج توافق المعونات الجديد، سوف تفشل بسبب الفساد والهيكليات غير الديمقراطية.
3. إنّ التركيز على سلة مساعدات واحدة (توافق المعونات) يجعل من الفقراء أكثر ضعفاً أمام التغيرات السياسية التي تحدثها كل من الدولة والجهات المانحة. لقد قدم لنا التاريخ أمثلة كثيرة على معاقبة الشعوب بسبب حكوماتهم، ولكنه يُظهر لنا أيضاً كيف استطاع المجتمع المدني ملأ الفراغ الذي تتركه الدول غير المستقرة على نحو أسرع من الدولة والجهات المانحة الرسمية.
4. حتى ولو كانت الحكومة المتلقية للدعم ديمقراطية، يشعر الآخرون أن دور المجتمع المدني لا يتمثل وأولوياته لا تكمن في تكريس نفسه لتحقيق الأهداف التنموية الخاصة بالحكومة. والسبب هو أن مجموعات المجتمع المدني بطبيعتها لديها جمهورها الخاص الذي تمثله بعملها. فعلى سبيل المثال من الواضح أن أولويات اتحاد الأشخاص أصحاب الإعاقات البصرية ستكون مختلفة عن النهج العالمي الصحي أو الخاص بالرفاه الاجتماعي أو عن النهج الخاص بالحكومة المركزية. إنما هو التبادل ما بين هذه الأولويات والمساهمين المختلفين الأمر الذي يساهم في خلق ديمقراطية وتعددية حقيقيتين. فلأي درجة سوف يُسمح لهذا التبادل بالاستمرار؟
5. لا يجب أن يكون وجود المجتمع المدني بهدف مساعدة الحكومات في تحقيق أهدافها، حيث ينتقص هذا منه ويجعل منه أداة بيد الدولة ترتبط بمجموعة واحدة من الأهداف لا يضعها هو. حتى عندما تكون سياسات الحكومة لصالح الفقراء والديمقراطية، فيجب تقدير المجتمع المدني بسبب تعدديته واستقلاليته وليس بسبب كونه ذيلاً للدولة.

وعادة ما يكون رد المجتمع على هذا تقديم خدمات قصيرة الأمد. ولكن يمكن لهذا أن يكون ضرورياً في حالات الطوارئ. فقد أبقى المجتمع المدني على مساحة مفتوحة للديمقراطية عبر العديد من السنوات تحت حكم أنظمة قمعية وتحت ظروف صعبة للغاية.

وبالتالي، لماذا تعتبر مسألة توافق المعونات الرسمية ذات أهمية بالنسبة للمنظمات غير الحكومية؟ ويكمن الجواب في عدم ضمان أخذ هذه المبادرة دور المجتمع المدني في التنمية بعين الاعتبار.

وإذا ما نظرنا على سبيل المثال إلى خطط الاتحاد الاوروبي الجديدة الخاصة بالتمويل، نفهم منها (أنظروا مقال جانيس غيفن في هذا العدد) أنه لن تكون هناك آلية تتضمن مساهمة المنظمات غير الحكومية الاوروبية في التمويل ابتداء من عام 2007. بل على العكس، فسوف يصبح التمويل فقط من خلال مكاتب المفوضية الاوروبية الميدانية (البعثات في كل بلد) وسوف يكون عليه أن ينسجم مع الخطط الاستراتيجية العامة للبلد التي تتفق عليها البعثات مع الحكومات المتلقية. وسوف يكون هذا منسجماً بدوره مع الدفعة الجديدة نحو توافق المعونات وتطوير شعور أكبر للحكومات المتلقية بامتلاك برنامج المساعدات في بلادها. ولا يتعلق الخطر هنا فقط بكيفية تكيف المنظمات غير الحكومية الاوروبية مع أمر سحب التمويل منها (مع أن هذا قد يكون له تبعات كبيرة جداً بالنسبة للعديد من المنظمات التي يغطي التمويل المقدم من حكوماتها جزءاً كبيراً من ميزانياتها بناء على برامج التمويل المشترك القديمة المعروفة باسم B7000)، بل الأمر الذي يثير القلق على نحو أكبر هو تبعات هذا بالنسبة لتنمية مجتمع مدني محلي وغير متكل ومستقل

في البلدان المتلقية للمساعدات. وتظهر سياسات إعلان باريس على سبيل المثال، كما هو موضح في خطة الاتحاد الاوروبي، فشلاً في إدراك القيمة الحقيقية للمجتمع المدني في سياق التنمية.

كتبه براين برات
المدير التنفيذي، إنتراك
البريد الإلكتروني: bpratt@intrac.org

الملاحظات والمراجع:
لمزيد من المعلومات عن إعلان باريس بشأن فعالية المعونات يمكنكم الاطلاع على http://www.aidharmonisation.org

أو

http://www1.worldbank.org/harmonization/Paris/ReviewofProgressChallengesOpportunities.pdf

***

مؤتمر إنتراك حول المجتمع المدني وبناء القدرات: التغيرات والتحديات وتخطيط المستقبل

11-13 كانون الأول/ديسمبر 2006، أكسفورد، المملكة المتحدة

يعقد إنتراك مؤتمراً دولياً هاماً حول موضوع تغير البيئة بالنسبة لبناء قدرات المجتمع المدني.

ست سنوات مرت من الألفية الجديدة ويبدو العالم مكاناً مختلفاً عما كان عليه في السنوات الأخيرة من القرن العشرين. ويشعر العاملون في حقل بناء القدرات بهذه التغيرات كلما ازدادت الضغوطات للامتثال لتقاليد صناعة المساعدات. ومساحة الاختلاف والاستطلاع والتجربة في نقصان كلما سيطرت أجندتا "توافق" و "فعالية" المعونات.

ويعتقد إنتراك أنه قد آن الأوان لجمع اؤلئك الذين يروجون لتقاليد جديدة للمساعدات مع الآخرين الملتزمين بعملية تعزيز المجتمع المدني من خلال عملية تنمية القدرات نعرّفها بأنفسنا. فنحن نسعى إلى ايجاد مساحة نجد من خلالها أرضية مشتركة لنتحرك معاً نحو ضمان أن الفاعلين في المجتمع المدني إنما هم عوامل تغيير فعالة مستقلين بدلاً من كونهم أدوات بيد أجندات المؤسسات الرسمية والحكومات.

ويقوم هذا المؤتمر على ثلاثة أسس:

- الايمان بأن عملية بناء القدرات موجودة فعلياً وقادرة على الاتيان بنتائج
- الإدراك بأنّ هناك عقبات متنوعة أمام تحقيق النقطة أعلاه
- الرغبة بالبحث عن نقاط اتفاق حول "الأسس" الخاصة بسياسات/ممارسات الجهات المانحة والتوجه نحو بناء القدرات التي سيتم التمسك بها بغض النظر عمّا قد تأتي به التقاليد المستقبلية

وسيكون المشاركون مزيجاً عالمياً من ممثلي المؤسسات الرسمية والمنظمات غير الحكومية الدولية والاتحادات والعاملين في مجال بناء القدرات والأكاديميين/الباحثين.

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بزووي ويلكنسون، منسقة المؤتمرات،
zwilkinson@intrac.org

***

مطبوعات إنتراك

جديد: ورقة براكسيس 7، "بناء القدرات التحليلية والتكيفية من أجل فعالية المنظمات" **"Building Analytical and Adaptive Capacities for Organisational Effectiveness"** بقلم ميا سورغنفري وريبيكا ريغلي مع رسومات بقلم بيل كروووكس.

تعمل منظمات المجتمع المدني في بيئة معقدة ودائمة التغيّر. ولدى هذا تبعات كبيرة بالنسبة لفعاليتها. وتقترح هذه الورقة أنه بمساعدة منظمات المجتمع المدني على فهم وتعزيز القدرات التحليلية والتكيفية فإننا قد نساعد هذه المنظمات على تحسين فعاليتها. ويقدم المؤلفون مراجعة، تتقاطع مع فروع عدة للمعرفة، حول الفكر القائم المتعلق بالقدرات التحليلية والتكيفية، وذلك بالاعتماد على مجالات مثل التعلم والتغير المنظماتي والإدارة الاستراتيجية والفكر النظامي ونظرية التعقيد. وتقترح الورقة إعتبارات عملية يمكن أن توجه الجهود المستقبلية من أجل تنمية قدرات منظمات المجتمع المدني التحليلية والتكيفية.

أوراق براكسيس أخرى:

- "واقع التغير: فهم كيفية تطور قيادات المنظمات غير الحكومية الإفريقية" 'Realities of Change: Understanding How African NGO Leaders Develop'، بقلم ريك جيمز مع جوليوس أولاديبو وموسى ايزووبا وبيتسي مبويزي وايدا كوزيما (متوفرة أيضاً بالفرنسية والروسية).
- "بناء المرونة المنظماتية أمام فيروس نقص المناعة المكتسبة/الإيدز: التبعات بالنسبة لبناء القدرات" 'Building Organisational Resilience to HIV/AIDS: Implications for Capacity Building'، بقلم ريك جيمز (متوفرة أيضاً بالفرنسية والإسبانية والصينية والروسية).
- "التعلم المنظماتي في المنظمات غير الحكومية: خلق الدافع والسبل والفرص" 'Organisational Learning in NGOs: Creating the Motive, Means and Opportunity' بقلم بروس بريتون (متوفرة أيضاً بالفرنسية والإسبانية والصينية والروسية)
- الارتقاء إلى التحديات: تقييم أثر بناء القدرات المنظماتية" 'Rising to the Challenges: Assessing the Impacts of Organisational Capacity Building'، بقلم جون هيلي وريك جيمز وريبيكا ريغلي (متوفرة أيضاً بالفرنسية والصينية والروسية والعربية)

ويمكنكم إنزال هذه الأوراق مجاناً من الموقع http://www.intrac.org/pages/praxis_papers.html

ويمكنكم شراء نسخة مطبوعة من هذه الأوراق بكلفة 5.95 جنيه استرليني (سواء من خلال الإنترنت على www.intrac.org أو فاكس رقم 201852 1865 (0) 44+).

ولمزيد من المعلومات حول مطبوعات إنتراك يرجى زيارة موقعنا على www.intrac.org أو إرسال ايميل على عنوان البريد الإلكتروني swindsor-richards@intrac.org لطلب نسخة من قائمة مطبوعاتنا الجديدة لعام 2006

***

إعلان باريس بشأن فعالية المعونات: فكرة عامة

"إذا ما نُفِذ فإن (إعلان باريس) سوف ... يقلل الحواجز البيروقراطية وتكلفة توصيل المساعدات والشروط غير العقلانية والاجتماعات اللانهائية وإساءة استخدام المواهب ذات المستوى العالي في البلدان المتلقية من خلال الاجتماعات والزيارات والمهام المتعلقة بالمساعدات. وسوف يزيل الشروط غير الضرورية والمساعدات المشروطة والتأخر في توصيل المساعدات والتركيبات المؤسساتية الموازية" (1).

"يمكن للجهات المانحة أن تدقق النظر في تيسير التفاعل ما بين الحكومات ومجتمعاتها، بدلاً من أن تحبس نفسها في نطاق منهجيات متجزئة تدعم إما الحكومات أو مجموعات المجتمع المحلي على حساب تهميش الآخر" (2) .

فكرة عامة والخلفية

إنّ الهدف المصرح به لإعلان باريس بشأن فعالية المعونات هو تكييف المساعدات التنموية ذات النطاق الواسع وفقاً للمتطلبات الخاصة بالبلدان المتلقية، وتحسين الشعور بالملكية وتنظيم وتوافق المعونات والإدارة للحصول على نتائج والمساءلة المتبادلة. ومن بين هذه المجالات، يُعتبر كل من تنظيم وتوافق المعونات من أكثرها التي تعني منظمات المجتمع المدني. وقد انبثقت القوة الدافعة لأجندة فعالية المعونات من قمة Monterrey للأمم المتحدة عام 2002 حيث اتفقت الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف على زيادة كل من فعالية وحجم المعونات. وبالتالي أصبحت مساندة الموازنة العامة وسلة التمويل من الآليات المفضلة لتقديم المساعدات. وأُخِذت هذه الدفعة قدماً في منتدى روما رفيع المستوى حول توافق المعونات المالية عام 2003 الذي كان يهدف إلى دعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتبع ذلك منتدى وإعلان باريس بشأن فعالية المعونات (آذار/مارس 2005) بأهداف أكثر تحديداً – مثل جمع البيانات الأساسية من أجل شحذ الأهداف الرقمية وتغطية إدارة المشتريات والإدارة المالية للبلدان الشريكة وتنفيذ خطط العمل التي تم وضعها في روما. أما المرحلة التالية لأجندة فعالية المعونات فستتمثل بالمنتدى رفيع المستوى عام 2008. إنّ مجموعة العمل لفعالية المعونات في لجنة المساعدات الإنمائية Development Assistance Committee التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي Organisation for Economic Co-operation and Development هي الجهة المسئولة عن تنفيذ أهداف إعلان باريس لعام 2010.

إنّ أجندة فعالية المعونات تتعامل على وجه خاص مع المساعدات المقدمة من الحكومات المانحة والمؤسسات متعددة الأطراف الكبيرة إلى الحكومات في الجنوب – ولا تشير مباشرة إلى المنظمات غير الحكومية. وتتضمن قلة من المشاركين الرسميين من المجتمع المدني مثل احتلافات المنظمات غير الحكومية القارية والمؤسسات الكبيرة. ومع هذا، من المرجح أن التوجه نحو جعل التمويل التنموي مركزياً سوف يزيل الفاعلين في تنمية المجتمع المدني من قائمة الأولويات. وسوف يؤدي أيضاً إلى الانتقاص من دور المجتمع المدني في كونه ثقلاً موازناً مهماً لنفوذ الدولة. وأصدر احتلاف مستقل للمنظمات غير الحكومية تصريحاً يدعو لأهداف أكثر طموحاً لإعلان باريس(3) يمثل بدوره منظور منظمات المجتمع المدني.

فعالية المعونات: الأجندة

رسمياً، يتمثل هدف إعلان باريس بخفض التكاليف الإجرائية التي تتكبدها البلدان المتلقية في إدارة المساعدات الواصلة. وتركز أجندة *تنظيم المعونات* لإعلان باريس على جعل المساعدات مبنية على أولويات البلدان الشريكة وتضمن أنّ لدى هذه البلدان القدرة الاستراتيجية والمالية

لتنفيذها. وتسعى إلى جعل توصيل المساعدات أكثر سرعة وتقليل المساعدات المشروطة (4) والتي تعمل لمصلحة البلدان المانحة أكثر من المتلقية. ومع هذا فإنّ المثير للاهتمام هو أنّ الأهداف الخاصة بتقليل المساعدات المشروطة والمواعيد المحددة لتحقيقها تبقى مبهمة على نحو كبير جداً – فليس هناك إلا ذِكر "لتقدم مستمر مع الوقت". أما أجندة *توافق المعونات المالية* فتدعو الجهات المانحة لتنسيق نشاطاتها وتقليل الإزدواجية.

ويبين الجدول التالي الأهداف الرئيسة لأجندة فعالية المعونات. وقد تم شحذ قاعدة البيانات الخاصة بمؤشرات الأداء من خلال جمع البيانات الرقمية عام 2005. ويعني هذا أنه من الممكن رصد الأهداف مثل "التقليل للنصف" و"التقليل" على نحو أكثر دقة. على الرغم من هذا فقد انتُقِدت هذه الأهداف كونها قد بُنيت على بيانات البنك الدولي الخاصة بوثيقة استراتيجية تخفيض أعداد الفقراء، أي بالتالي كونها تحمل فيها تحيز البنك الدولي (5).

وتدرك لجنة المساعدات الإنمائية DAC أن أي تقدم في تنظيم برامج الجهات المانحة من المرجح أن يكون مرهقاً وأن يستهلك الكثير من الوقت (6). أما المشكلة الرئيسة فتتمثل في كيفية ترجمة المؤشرات إلى واقع فعلي. ولكن، علاوة على المشاكل العديدة المحتملة والمرتبطة بالتنفيذ، يعكس إعلان باريس نزعة رئيسةً في التعاون التنموي: تعزيز عملية جعل المساعدات تحت سلطة مركزية. وسوف يُدخل هذا المجتمع المدني تدريجياً في حقل السياسة كلما أصبح هذا معتمداً على الحكومات لاستمرار التمويل. وقد ترى المنظمات غير الحكومية أنّ تمويلها قد أعيد توجيهه للحكومات في الجنوب، وقد تحتاج المنظمات غير الحكومية إلى إخضاع أولوياتها لأولويات الدولة، مما سيجعل الحدود بين "غير الحكومية" و"المنظمات" غير واضحة.

أهداف مختارة من أهداف لجنة المساعدات الإنمائية DAC لعام 2010 لفعالية المعونات

المؤشرات	الهدف لعام 2010
تنظيم المعونات – مسائل تتعلق بالجهات المانحة والبلدان الشريكة	
تكون المساعدات وفقاً للأولويات الوطنية	نصف كمية المساعدات لا يتم رفع التقارير حولها من خلال ميزانية الحكومات الشريكة (على الأقل 85% من المساعدات سوف يتم رفع التقارير فيها من خلال الميزانية)
تعزيز القدرات من خلال تنسيق الدعم (أي المساعدات الفنية)	على الأقل 50% من التعاون الفني سيكون وفقاً للاستراتيجيات التنموية الوطنية
تعزيز القدرات من خلال تجنب وحدات تنفيذ المشاريع الموازية	تقليل عدد وحدات تنفيذ المشاريع (وهي وحدات إدارية تعمل خارج الوزارات وتدعم المشاريع أو البرامج الممولة من الخارج) بنسبة الثلثين
جعل المساعدات قابلة للتنبؤ بها على نحو أكبر	نصف كمية المساعدات لا يتم توزيعها في السنة المالية المحددة
جعل المساعدات غير مشروطة	التقدم المستمر مع الزمن
توافق المعونات – المسائل ما بين الجهات المانحة	
استخدام ترتيبات موحدة	66% من المساعدات (مقارنة ب 43% سابقاً) يتم تقديمها من خلال منهجيات قائمة على البرامج (أي منهجيات سلة التمويل الخاصة بمساندة الموازنة العامة والتمويل القطاعي)
تنسيق المهام والعمل التحليلي	40% من مهام الجهات المانحة التي تتضمن اجتماعات مع الجهات الرسمية تصبح مشتركة (أي تقوم بها أكثر من جهة مانحة واحدة)، و66% من العمل التحليلي يصبح مشتركا.
المصدر: تم تبنيها من "إعلان باريس بشأن فعالية المعونات: أهداف مقترحة للإثنتي عشر مؤشر للتقدم". المنتدى رفيع المستوى، باريس، 28 شباط/فبراير – 2 آذار/مارس 2005	

1 وزارة المالية التنزانية، جريدة الغارديان (تنزانيا)، 10 آذار/مارس 2005 http://209.183.227.156/ipp/guardian/2005/03/10/34360.html

2 المرجع Richard Manning, Chair, OECD Development Assistance Committee, Guest , Column, p. 16, Capacity.org, Issue 26, September 2005 (9)

3 تصريح المنظمات غير الحكومية حول توافق المعونات وتنظيمها NGO Statement on Aid Harmonization and Alignment، شباط/فبراير 2005

4 يشير مصطلح المساعدات المشروطة (Tied Aid) إلى المساعدات التي يمكن استخدامها فقط لشراء البضائع أو الخدمات (مثل طعام الطوارئ والمساعدات الفنية) من بلدان الجهات المانحة محسنةً بالتالي اقتصاد البلدان المانحة

5 تصريح المنظمات غير الحكومية حول توافق المعونات وتنظيمها NGO Statement on Aid Harmonization and Alignment، شباط/فبراير 2005

6 ريتشارد مانينغ، رئيس مجموعة عمل لجنة المساعدات الإنمائية حول فعالية المعونات. عمود الضيوف، صفحة 16، Capacity.org، العدد 26، أيلول/سبتمبر 2005

***

الاتحاد الأوروبي ونهجه القائم على السياسات الخاص بمساندة الموازنات

نشأ برنامج الاتحاد الاوروبي الخاص بالمساعدات التنموية عبر فترة من الزمن تقارب الثلاثين عاماً، وانتهى به المطاف في أواخر التسعينيات بأكثر من 90 خط موازنة تغطي أكثر من 30 قانون. ومن بين هذه، يُقدَّم معظم التمويل للمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية من خلال خط موازنة التمويل المشترك، مع توفر بعض "التعاون اللامركزي" مؤخراً للشركاء المحليين. ومع هذا، بعد تقديم المنظور المالي الجديد New Financial Perspectives، وهو جزء من إعادة تنظيم الاتحاد الأوروبي لسياساته التنموية (1)، سوف يقل عدد الأدوات المتوفرة للمساعدات التنموية إلى ست أدوات. إن المديرية العامة للعلاقات الخارجية DG Relex التابعة للمفوضية الاوروبية (2) والمسئولة عن المساعدات التنموية والعلاقات مع معظم أنحاء العالم، تركز الآن على نقل التمويل من خلال قناة موازنة الدول المتلقية انسجاماً مع نهج توافق المعونات الحالي الخاص بمساندة الموازنات. وقد سعت المديرية العامة للتنمية DG Dev (3) بنجاح إلى إضافة أداة موضوعاتية أخرى والتي من الممكن أن تقدم تحت ظروف معينة مصدراً بديلاً لتمويل مجموعات المجتمع المدني.

الأدوات الست الرئيسة المتوفرة من خلال المنظور المالي الجديد

إنّ ثلاثة من هذه الأدوات أفقية: **الدعم الاقتصادي الكبير؛ والاستقرار والأمن؛ والمساعدات الإنسانية**. أما الثلاثة الأخرى فهي جغرافية: أداة للبلدان قبل الإدخال IPA؛ واتفاقية الجوار والشراكة الأوروبية ENPA؛ وأداة التعاون التنموي والتعاون الاقتصادي DC & EC، المصممة لتقديم الدعم لسياسات معينة حددها الاتحاد الأوروبي لمناطق جغرافية مختارة.

وسف يتخذ التمويل من خلال الأدوات الجغرافية شكلين: وثيقة الاستراتيجية القطرية Country Strategy Paper, CSP والبرنامج الدلالي الوطني National Indicative Programme, NIP، حيث سيتم وضعهما من قبل الحكومات المتلقية بالتشاور مع بعثة المفوضية الاوروبية. وبالتالي، نجد أن الأدوات الجغرافية تعطي أولوية للعلاقات المتطورة ما بين الاتحاد الأوروبي والحكومات الوطنية. وهي تركز على النهج التوافقي القائم الذي يهدف بدوره إلى تنمية الشعور بالملكية

والمسئولية من قبل الحكومات الوطنية، وتنسجم مع النموذج المطلوب من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويشجع هذا النموذج مجموعات المجتمع المدني المحلية على الدخول في مفاوضات مع حكوماتها من أجل الاتفاق على دورها في الاستراتيجية التنموية الوطنية والحصول على التمويل من خلال البرنامج الدلالي الوطني.

الأدوات الموضوعاتية

إذا لم يكن ممكناً تنفيذ برنامج خاص بالمجتمع المدني من خلال أداة جغرافية، فقد تتمكن - اعتماداً على مكان وجود هذا البرنامج في العالم (4) – المنظمة من تطبيقه من خلال أحد الأدوات الموضوعاتية السبعة التالية:

1. حقوق الإنسان والديمقراطية
2. التنمية البشرية والاجتماعية
3. البيئة والإدارة المستدامة للموارد البشرية
4. الأمن الغذائي
5. الجهات من غير الدولة الفاعلة في حقل التنمية
6. الهجرة وطلب اللجوء
7. التعاون مع البلدان الصناعية

وتتم الآن دراسة كل من طبيعة ونطاق هذه الأدوات وهناك فرص متوفرة للتشاور من خلال طرق مختلفة لتبادل الأفكار (5). وسيكون النداء الأول لتلقي العروض في 2007. بينما يجب الترحيب بوجود أدوات موضوعاتية كهذه، فإنّ الواضح من خلال اللغة المستخدمة فيها أنّ الاتحاد الأوروبي يفضل تمويل مبادرات المجتمع المدني من خلال البرامج الدلالية الوطنية. فعلى سبيل المثال، تتكلم المديرية العامة للعلاقات الخارجية DG Relex عن الحاجة إلى إظهار القيمة المضافة لاستخدام الأدوات الموضوعاتية في تنفيذ البرامج، مثلاً من خلال إظهار أن العمل خارج الاستراتيجية الوطنية سيكون أكثر كفاية أو فعالية بالنسبة للبرنامج، وحالما يصبح من الممكن تمويل البرنامج جغرافياً فإن هذه الاستراتيجية التي يجب تبنيها.

على الرغم من هذا، ففي أول تبادل للأفكار حول البرامج الموضوعاتية تشدد المديرية العامة للتنمية DG Dev على أهمية أشكال التمويل البديلة للمجتمع المدني وغيره من الفاعلين من غير الدولة. وتصرح بأن القيمة المضافة للفاعلين من غير الدولة "تكمن في استقلالهم عن الدولة وفي قربهم من المجموعة التي يسعون لتمثيلها وفهمهم لها ولقدرتها على التعبير عن اهتماماتها..." (6). وتضيف بأن هذه الأداة الموضوعاتية سوف "تساعد في بناء الثقة بين الدولة والفاعلين من غير الدولة، فيما يتعلق مثلاً بالنقاشات حول السياسات وتوصيل الخدمات الأساسية، إلخ...من أجل تسهيل دمجهم التقدمي في البرامج الجغرافية حيث أن الوضع الحالي ليس كذلك (7)."

وعلى الرغم من حقيقة أن المديرية العامة للتنمية DG Dev تروج للحاجة إلى توفير مصادر بديلة للتمويل من خلال الأدوات الموضوعاتية، إلا أنه من غير المتوقع أن تكون نسبة التمويل المخصصة للأدوات الموضوعاتية كبيرة. إنّ أولوية الأدوات الجغرافية تتفق مع أسلوب التمويل الحالي من مساندة الموازنة العامة، ولكنها أيضاً تتفق مع تفضيل الاتحاد الأوروبي للأدوات التي توجهها السياسات. ومع هذا، فإن القيم التي يعتنقها الاتحاد الأوروبي والمتمثلة في تشجيع حُسن الحوكمة عرضةً للفقدان في خضم الجهود المتركزة على الأدوات الجغرافية.

كتبته جانيس غيفين
مختصة أولى في مجال بناء القدرات
إنترالك
البريد الإلكتروني: jgiffen@intrac.org

1 بدأت إعادة التنظيم عام 2000
2 Directorate General for External Relations
3 المديرية العامة للتنمية Directorate General for Development مسئولة عن كل من السياسات والمساعدات التنموية للبلدان الإفريقية والكاريبية وبلدان منطقة الباسيفيك
4 ستتوفر الأولى فقط لبلدان أداة قبل الإدخال IPA، وستتوفر الستة الأولى لبلدان اتفاقية الجوار والشراكة الأوروبية ENPA وأداة التعاون التنموي والتعاون الاقتصادي DC & EC والسابعة للبلدان الصناعية في التعاون التنموي والتعاون الاقتصادي DC & EC.
5 وسوف تعرف طرق تبادل الأفكار النطاق وتقدم تحليلاً للموضوع والمنطق الكامن وراءه ومبادءه وأولوياته. وقد تم إصدار التبادل الأول حول الفاعلين في حقل التنمية من غير الدولة في كانون الثاني/يناير 2006 وتجري الآن عملية التشاور Communication from the Commission to the Council, the European Parliament and the European Economic & Social Committee – on the Thematic Programme Non-State Actors and Local Authorities in Development. Brussels 2006.
6 نفس المصدر السابق صفحة 4
7 نفص المصدر السابق صفحة 8

***

توافق المعونات المالية ومسائل النوع الاجتماعي (الجندر): التحديات

إن القلق حول إذا ما كان المجتمع المدني سيهمش بسبب الضغط من أجل توافق المعونات هو جزء من الصورة الأعم. والأسئلة التي تطرح هنا هي كالتالي: أين تقع المنظمات غير الحكومية الشعبية منفردة من هذا؟ وكيف يتم استيعاب النوع الاجتماعي في الاعتبارات الحالية الخاصة بالسياسات؟ في قسم وجهة نظر من هذا العدد يجادل براين برات بأن "التركيز على سلة معونات واحدة (توافق المعونات) يجعل من الفقراء أضعف أمام التغييرات السياسية الناتجة عن كل من الدولة والجهات المانحة". ويبدو هذا الأمر مرجحاً على نحو كبير وسيتم توضيحه هنا من خلال دراسة حالة حول منظمة غير حكومية تركز على تمكين النساء المهمشات في ولاية راجستان في الهند. ويدعي هذا المقال بأن "الفقراء" ليسوا مجموعة متجانسة، بل يعكسون طبقات مختلفة من مواطن الضعف بما فيها الطوائف الاجتماعية والطبقات والنوع الاجتماعي. وبهذا، فإن العمل مع الفقراء يجب أن يتضمن المنظمات غير الحكومية الصغيرة والكبيرة وخاصة تلك التي تعتبر المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي ذات أولوية، والمهددة جميعها بالتغير الحالي في هيكلية المساعدات.

أسثا: العمل مع النساء الفقيرات

في الحزام الجنوبي من راجستان في أيلول/سبتمبر 2005، شاركت 48 إمرأة من 22 بانشايات (1)، ممن كنّ قد انتخبن كممثلات للحكومات المحلية، في دورة تدريبية حول حُسن الحوكمة استمرت لمدة ستة أيام نظمها مركز أسثا التدريبي. وكانت أربعون من النساء الثمان والأربعين أميات، وسبع وثلاثون كن مهمشات اجتماعياً ومن الأفقر في الهند. وعلاوة على الدلالة الواضحة على تفسير هذا التمكين من منطلق النوع الاجتماعي (حيث تم انتخاب نساء للحكومات المحلية

في ولاية تعاني نساؤها من أعلى معدلات الأمية)، دفع التدريب الحدود ليس فقط تلك الخاصة بالتعليم، بل أيضاً تلك المتعلقة بالطوائف والطبقات الاجتماعية (2).

وأظهرت النساء قدرات كبيرة وكن متحفزات للتعلم بشكل كبير. وكان بعضهن خجولات حيث كانت المرة الأولى التي يتركن فيها قراهن، بينما كانت الأخريات قد تغلبن على رفض عائلاتهن مشاركتهن من أجل حضور التدريب. إن الشجاعة التي تتطلبها مشاركة بعض النساء في هذا التدريب كثيراً ما تكون أمراً مسلماً به في معظم البيئات، كما هو الحال أيضاً مع إبداع المنظمات غير الحكومية التي تتولى هذه المهام الصعبة. فقد نظمت منظمة صغيرة ولكن فعالة وتعمل في الميدان تسمى أسثا هذه الدورة التدريبية لتلك النساء اللواتي انتخبن مؤخراً كجزء من هدفها في تعزيز جهود الناس من خلال التنظيم والتشبيك والمناصرة.

أما كلمة أسثا فهي باللغة الهندية وتعني "الايمان أو الاعتقاد العميق"، وبالنسبة لفريق الناشطين الاجتماعيين والمعلمين العامل في هذه المنظمة فتشير هذه الكلمة إلى ايمانهم العميق في قوة وقدرة المرأة والرجل العاديين. وترتبط بفلسفة المنظمة القائلة بأن التنظيم يساوي القوة وأن المعرفة تساوي النفوذ. وتعتبر منظمات مختلفة (بعدد من الأعضاء يزيد عن 35,000) ناشطة في الوقت الحالي في مجالات مختلفة من مجالات تدخل أسثا. وتعمل المنظمة من أجل إحداث تغيير هيكلي وصنع تنظيمات جديدة للفقراء لتغير بدورها هيكلية المجتمع. ويؤمن فريق أسثا بأن الفقراء، عندما يكونوا منظمين وواعين، على استطاعة لتغيير ظروفهم التي تجعل منهم مضطهدين ومستغلين وتؤدي إلى استمرار فقرهم. "نحن نشعر بأن دورنا في تمكين وتنظيم الناس للعمل على حل مشاكل مجتمعهم من خلال الوصول إلى القوانين الاجتماعية الموجودة واستغلالها"، تقول غيني شريفاستافا التي أسست أسثا عام 1986.

وتتضمن القضايا التي يعمل فيها مركز أسثا الأرض والماء والغابات كسبل كسب المعيشة والعمال المهاجرين والأمن الغذائي والحق في العمل. ويتضمن عمله أيضاً أوجه مثل الحكم المحلي وتحليل الميزانية والائتمان والسياسات والمسائل القبلية. ويتم تمويل أسثا من قبل منظمات غير حكومية دولية.

الأثر المحتمل لتوافق المعونات

أخذاً بالاعتبار التحولات الكبيرة في توافق المعونات، كيف يمكن لمنظمة غير حكومية كأسثا – قوية ولكن صغيرة – أن تصمد؟ من الصعب القول، ولكن العمل المميّز الذي لديه أهدافا واضحة ويتم القيام به دون أبهة أو احتفالات من المرجح أن يتم تقويضه على نحو كبير على الرغم من خطاب "مصلحة الفقراء" الخاص برزمة توافق المعونات ومساندة الموازنة العامة.

وترزح كل من الحكومات المركزية والمحلية في الهند تحت ضغط كبير من أجل أن تقوم بعملها بناء على سياسات اقتصادية تدعو لنمو قائم على الصادرات. في بيئة كهذه، من المرجح أن يتم إزالة السياسات الخاصة بالنوع الاجتماعي والتي بدأت تأخذ مكانها في قائمة الأولويات. بالإضافة إلى هذا، ظهر تحليل في مراجعة بكين + 10 مؤخراً يعبر عن قلق حول البيئة الدولية كونها أصبحت عدوانية تجاه حقوق المرأة وأن هناك صعوبات في ضمان تمثيل واسع للمرأة من الجنوب في هيئة مركز المرأة الاجتماعي (3). وإذا ما استمر التوجه العدواني الحالي لتوافق المعونات، فمن الواضح أن عمل المنظمات غير الحكومية من أمثال أسثا سوف يصبح ضعيفاً. ويطرح هذا بدوره سؤالاً هاماً يوجه لصانعي السياسات: هل تأخذ هيكلية المساعدات القائمة حالياً والمناقشات التي تدور حولها مسائل النوع الاجتماعي بعين الاعتبار وهل تعتبر مسائل النوع الاجتماعي ذات علاقة؟

يكمن التحدي أمام المجتمع المدني في ايجاد طرق لمساءلة الحكومات حول فعالية استراتيجياتها الخاصة بالمعونات. وإذا كان النقاش واع ليضمن أخذ موضوع النوع الاجتماعي بعين الاعتبار (إلى جانب غيره من المسائل والمجموعات التي قد تكون مهمشة)، ستكون هناك احتمالية منع المناخ السياسي العالمي القائم من ترسيخ مواطن الضعف الموجودة حالياً والإبقاء على عملية تأنيث الفقر التي تعود إلى قديم الزمان.

كتبته إندراني سيغاماني
مختصة أولى في بناء القدرات
إنترالك
البريد الإلكتروني: isigamany@intrac.org

1 بانشايات Panchayat وتعني هيئة حكومية محلية
2 لمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على http://www.thp.org/india/rajasthan/main.htm
3 المرجع: Painter, G. (2004) 'Gender, the Millennium Development Goals, and Human Rights in the Context of the 2005 Review Process'.

***

أخبار *بناء القدرات*

أهلاً بكم إلى العدد 21 من أخبار بناء القدرات. في هذا العدد يستطلع كورنيليوس موروميبيدزي أثر توافق المعونات على المجتمع المدني، خاصة من خلال تحليل المنظمات العاملة في مجال فيروس نقص المناعة المكتسبة/الإيدز في زمبابوي. ويركز على مواقفها المختلفة بالنسبة لتوافق المعونات والتأثير المحتمل على قدراتها.

توافق المعونات وأثره على المجتمع المدني: تجربة زامبيا في قطاع فيروس نقص المناعة المكتسبة والإيدز

يعتبر المجتمع المدني لاعباً رئيساً في الاستجابة متعددة القطاعات لفيروس نقص المناعة المكتسبة/الإيدز في زامبيا، حيث تعمل منظمات المجتمع المدني بصفتها شريكاً رئيساً في الهيكليات التي تخطط للبرامج والاجتماعات المشتركة التي تراجع وترصد عمليات الاستجابة لفيروس نقص المناعة المكتسبة والإيدز، وتعمل أيضاً كمنفذ لبرامج الوقاية والتخفيف والعلاج والعناية. إنّ مشاركة منظمات المجتمع المدني في الاستجابة متعددة القطاعات كانت ممكنة بسبب الموارد التي تمت المفاوضة عليها مع المؤسسات ثنائية الأطراف من أجل تمويل برامج ومشاريع منظمات المجتمع المدني. وقد يبدو أن هناك إدراك عام يسود ما بين منفذي البرامج والمشاريع بأن دور المجتمع المدني يكمل النواقص في هيكليات الدولة الخاصة بتوصيل الخدمات.

من المرجح أنّه سيكون لدى أجندة توافق المعونات المستمرة أثر كبير على المجتمع المدني وقدرته على العمل. فسوف تؤدي إلى ازدياد الشروط المرتبطة بتوفير الموارد لمنظمات المجتمع المدني، حيث سيكون هناك تشديد أكبر على تتبع فعالية وكفاية استخدام الموارد كجزء من النزعة العامة نحو الإدارة القائمة على النتائج. إن الشركاء التنمويين من مجموعة الثمانية والمؤسسات

متعددة الأطراف كانوا في مقدمة النقاشات لتحديد أكثر الآليات ملاءمة لتوصيل التمويل للبلدان الشريكة في العالم النامي، كما في زامبيا. إن الأجندة السياسية للبلدان المتقدمة تتمثل في التحرك بعيداً عن منهجيات المشاريع حيث أسست المؤسسات ثنائية الأطراف علاقات مع منظمات المجتمع المدني، نحو نهج برامجي. ويدعي تقرير أصدره فريق مجموعة المهام العالمية حول فيروس نقص المناعة المكتسبة/الإيدز (Global Task Team on HIV/AIDS) بأن نهج المشاريع قد يكون مفيداً للبدء بنشاطات على نحو سريع. ولكن من المرجح أيضاً أن يعمل هذا الشكل باتجاه معاكس للاستدامة طويلة الأمد من خلال ترسيخ الطبيعة العمودية للاستجابة للإيدز، بحيث يفصلها عن الجهود التنموية العامة بطريقة مضادة للإنجاز إلى أقصى حد.

وقد تلقت بعض منظمات المجتمع المدني تمويلاً مباشراً من خلال ترتيبات ثنائية الأطراف حيث أصبحت بمثابة وكلاء لدعم المشاريع في قطاع فيروس نقص المناعة المكتسبة والإيدز. وقد طورت بعض أبرز منظمات المجتمع المدني علاقات طويلة الأمد مع منظمات غير حكومية دولية ومنظمات ثنائية الأطراف لتنفيذ المشاريع والبرامج. وقد كانت العلاقة ما بين المجتمع المدني والمنظمات ثنائية الأطراف والمنظمات غير الحكومية مرنة ومبنية على الثقة. والنتيجة كانت تكاثر منظمات المجتمع المدني العاملة في مشاريع صغيرة خاصة بفيروس نقص المناعة المكتسبة والإيدز.

بعض الأمثلة على نماذج توزيع التمويل ذي النطاق الواسع على منظمات المجتمع المدني

إنّ لدى البنك الدولي إطار عمل مؤسساتي لتنفيذ برامجه الخاصة بفيروس نقص المناعة المكتسبة/الإيدز في زامبيا وذلك في إطار برنامج البنك الدولي المتعدد البلدان لفيروس نقص المناعة المكتسبة/الإيدز في إفريقيا (the World Bank Multi-Country HIV/AIDS Programme for Africa, MAP). ويستخدم البنك الدولي آلية التمويل الخاصة بالقطاع العام من أجل توصيل التمويل لمنظمات المجتمع المدني التي تلبي المعايير التي حددها البنك. وعلى الرغم من أن الموارد كانت بطيئة في البدء، إلا أن البنك الدولي قد خفف من بعض شروطه الخاصة بالتوزيع وبالتالي سهل عملية وصول التمويل. ولكن تبقى هناك إجراءات شديدة تتعلق بمساءلة منظمات المجتمع المدني بخصوص استخدامها للموارد. فيستخدم الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا آليات الدولة من أجل توصيل الموارد المخصصة لمشاريع منظمات المجتمع المدني الخاصة بفيروس نقص المناعة المكتسبة والإيدز. ومع أن هذه الموارد تصل من خلال أنظمة الحكومة، إلا أن المشاريع تنفذ منفصلة عنها حيث لديها أنظمة لرفع التقارير وحسابات منفصلة خاصة بها. وفي معظم الحالات، تدعم المؤسسات ثنائية الأطراف منظمات المجتمع المدني مباشرة والتي تقوم بدورها برفع التقارير مباشرة إليها. ومن الواضح أن هناك مشاريع منفذة في زامبيا لا يعلم عنها مجلس الإيدز الوطني، وهو الهيئة المنسقة في زامبيا.

أما بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني ذات المكانة الجيدة والتي نجحت في الحصول على تمويل كبير فإنها تشعر بثقل حمل رفع التقارير لجهات متعددة وتطالب الجهات الممولة بتنسيق هذه العملية. ومن ملاحظاتي أن هناك اهتمام من قبل منظمات المجتمع المدني الكبيرة والعريقة بتوافق التمويل وعملية رفع التقارير. وسوف يسمح هذا بدوره بإعطاء وقت أطول للبرامج وتحقيق الأهداف. ومع هذا، لا تزال منظمات المجتمع المدني الصغيرة تجادل بأنه من الأفضل وجود علاقات ثنائية مباشرة مع مؤسسات ثنائية الأطراف وذلك لأنه من الأسهل الحصول على تمويل متوفر حتى ولو كان صغيراً.

وقد وضعت المؤسسات متعددة الأطراف وثنائية الأطراف أجندة جديدة خاصة بتوافق التمويل التنموي. من الواضح أن الحكومات في بلدان كزامبيا سوف ترحب بتوافق المعونات على أساس

أن موارد أكثر سوف تتوفر من خلال الدولة لغرض التنمية. ولكن يشعر المجتمع المدني بالقلق بأن هذا سوف يحد من وصول التمويل للبرامج والمشاريع التي تديرها منظمات المجتمع المدني. وكان تركيز المناقشات حول توافق المعونات في زامبيا مع المسؤولين في الحكومة وخاصة وزارة المالية على الاتفاق على أشكال التمويل. وقد أخذت المناقشات منحاً تقنياً وارتبطت بأداء الآليات المستخدمة من قبل الدولة وخاصة أنظمة الإدارة المالية والمحاسبة، وبهذا تم استثناء منظمات المجتمع المدني من هذه المناقشات. وتم التعبير عن القلق بخصوص نهج مساندة الموازنة العامة والمنهجيات القطاعية (sector-wide approaches, SWAPS) كونها من الممكن أن تعيق وصول التمويل للمجتمع المدني، خاصة التمويل المقدم لبرامج فيروس نقص المناعة المكتسبة والإيدز. إنّ الهيكليات القائمة الخاصة بعملية وضع الموازنة تستثني تمثيل المجتمع المدني من حيث القرارات الفعلية حول تخصيص الموارد. بالإضافة إلى هذا، ليست هناك أية آليات لمساءلة منظمات المجتمع المدني من خلال الأنظمة الخاصة بالموازنة. ويثير هذا مسائل تتعلق بتغييرات جوهرية في هيكليات الحكومة من أجل أن تستوعب توصيل الموارد للمنظمات غير الحكومية.

لقد شارك المجتمع المدني في زامبيا في عملية التخطيط (وثيقة استراتيجية تخفيض أعداد الفقراء) مما أدى إلى تخصيص الميزانية. إن تأثير المجتمع المدني على تخصيص الميزانية، على الرغم من هذا، كان محدوداً، باستثناء حالات معينة كانت فيها الموارد مخصصة لدعم برامج ومشاريع تنفذ من قبل منظمات المجتمع المدني. وقد طرح ممثلو المجتمع المدني مسائل تثير قلقهم تتعلق بأثر الدعم المباشر للموازنة العامة في زامبيا، خاصة الأثر على فيروس نقص المناعة المكتسبة والإيدز. إن الحقيقة في الواقع مختلفة، حيث ليس هنالك اتفاق بين الجهات المانحة الرئيسة حول الدعم المباشر للموازنة.

كتبه كورنيليوس موروميبيدزي
مختص أول في بناء القدرات
إنتراك
البريد الإلكتروني: cmurombedzi@intrac.org

***

دورات إنتراك التدريبية

منهجيات التنمية القائمة على حقوق الإنسان
12-10 أيار/مايو

دعم المناصرة في الجنوب
8-7 حزيران/يونيو

الإدارة المالية لغير المختصين
15-13 حزيران/يونيو

الرصد والتقييم التشاركيان
30-26 حزيران/يونيو

جديد **التعرف على تعزيز المجتمع المدني، وبناء القدرات، والتطوير التنظيمي**
14-10 تموز/يوليو

إدارة التغيير في المنظمات
21-19 تموز/يوليو

تعزيز المجتمع المدني
15-11 أيلول/سبتمبر

المناصرة والتأثير على السياسات
29-25 أيلول/سبتمبر

لمزيد من المعلومات أو الحجز يرجى الاتصال على البريد الإلكتروني training@intrac.org أو هاتف رقم 263040 1865 (0) 44+. ويمكنكم أيضاً الاطلاع على موقعنا الإلكتروني لمزيد من المعلومات حول هذه الدورات التدريبية وغيرها (www.intrac.org).

***

الناس في إنتراك

كلما ازداد الطلب على خدماتنا يزداد إنتراك حجماً، يسرنا أن نعلن أن كورنيليوس موروميبيدزي قد انضم إلينا كمختص أول في بناء القدرات في كانون الثاني/يناير. ويزداد قسم الأبحاث قوةً وهو على استعداد لمواجهة التحديات الجديدة والمثيرة مع انضمام فران دينز وليندا لونكفيست في بداية السنة للقيام بوظيفة باحث. وفي آذار/مارس رحبنا بلويس أوكلي كمنسق برامج وإنغريد كاميكازي. إنغريد تولت مهمة مساعدة إدارية للتدريبات واللوجيستيك حيث ودعنا آغنيس ديزي عندما عادت إلى زمبابوي. أنّا وينتربوتوم انتقلت لمكان جديد في آذار/مارس، نتمنى لها حظاً طيباً. وقد كانت ناتالي كاورد تدعمنا كمتطوعة في الأشهر الأخيرة، ونحن ممتنين لذلك.

كتبته شيلا ويندسور-ريتشاردز
مديرة موارد، إنتراك
البريد الإلكتروني: swindsor-richards@intrac.org

نشرة *أونتراك* على الدرب هي نشرة إنتراك (مركز تدريب وأبحاث المنظمات غير الحكومية الدولية) يتم إصدارها ثلاث مرات سنوياً. ويمكن إعادة إصدار وترجمة محتوى النشرة على أن يتم ذكر المصدر. ويود إنتراك التقدم بالشكر للمنظمات التالية لمساهمتها في إصدار *أونتراك*:

Concern Worldwide, Cordaid, Dan ChurchAid, MS Denmark, Novib, Save the Children Denmark, Save the Children Sweden, World Vision UK

وللاشتراك بأونتراك، يرجى الاتصال بإنتراك على البريد الإلكتروني info@intrac.org والإشارة إذا ما كنتم ترغبون باستلامها عن طريق البريد الإلكتروني باللغات (الإنجليزية والعربية والصينية والفرنسية والبرتغالية والروسية والأسبانية) أو عن طريق البريد العادي باللغتين الإنجليزية والروسية فقط. ويمكنكم أيضاً الاشتراك من خلال موقع إنتراك الإلكتروني في القسم الخاص بالنشرة bulleting section.

الرقم المعياري الدولي ISBN 1476-1327 تحرير: حنا وورن، باحثة، وليندا لونكفيست، باحثة وجاكلين سميث، مديرة النشر، إنتراك نشر وتوزيع: ووريك للطباعة Warwick Printing Ltd.	إنتراك P.O. Box 563 Oxford OX2 6RZ United Kingdom	هاتف: +44 (0) 1865 201 851 فاكس: +44 (0) 1865 201 852 البريد الإلكتروني: info@intrac.org الموقع الإلكتروني: http://www.intrac.org